

ويجوز ان يكون منقطعاً اعم ان يكون الفثرة المضممة راجح او مطلق عندي و
في رواية غيره مقدم الحتان مبتدأ بـ منسوبة على ان طرف مكان النبي والجزء معطوف
على مقدمه ارجح في رواية **البلاء** ان كان المراد من القطعة الملتفة ومنه لا يبتدأ
او الدين ومنه للتعيين والبيان يكون حقيقة وان كان في الاول للتعيين والبيان
فالقطعة مما زمر من قبيل اطلاق العلم المقصود على المقصود وانما تسمى بها السنة
فالظاهر ان من القرائن الخارجية وبيان لما في الواقع بان مرادها الدين العام
تحقق هنا في ضمن السنة المعاهدة فتكون حقيقة كما اذا قلت رأيت حيوياً ومراً
يثبتك انسان وانتقاصي كما كناية عن التنبؤ اذ الانتقاص لازم ثم ان كان
المراد بالماله المظهر كما قد فهم السيليني كما في التنبؤ لكن يكون الانتقاص لازم ثم
لوجوده في غير التنبؤ فيبعد الانتقال منه الى المزمع الخاص وان كان يقول يكون
اقرب الى الفهم لاختصاصه باحد على التنبؤ لا يوجد في سائر اعضاء الرضوخ كما
يكونها هذا الذكر بما يناسب تفسيره بملفوظ التنبؤ و يحتاج الى تقدير مصنف
اسم انتقاص في موضع ما وحمل الانتقاص على الازالة والاعلام كما حمل القلة في بعض
المواضع على العدم بما عدهم الظاهر في الذات والارتقاء استعارة اصلية في غاية
الكناية سبقت في الحديث الثالث في قوله ابن بابت يده ولتلك الفائدة حذف
المتعلق في رواية الانتصاح والانتقاص بالفاء اعني على الفرج او على الذم **الشيخ**
عنه جنجال من السنة قطع الشارب بالمقراض وان سال النبي ان الكف و
الاستماع من حلقها وقطوعها واستعمال السواك في امور الشريعة كالوضوء وقراءة
القرآن ونقل الحديث وغيرها يستفاد في الوضوء وقطع الاظفار والاهتمام
بفسل مفاصل الاصابع في الوضوء والفسل وقطع شعر الابط باليد لا حلق بالمؤنس
وحلق العانة والانتجاع بالماله ونسب الراوي المخرجه ولم يظن الا المضممة ووقع

في رواية

في رواية اخرى الحتان مكان اعفاء النبي **الشيخ** في مثل هذه الحادثة الشريفين
كثيرة الاولى قطع الشارب قطع بالمقراض واختلافوا فيه فذهب كثير من الشافعية
الى استحبابه وعلقه **مسلم** عن ابن عمر رضي عن النبي علقه والشام اخصوا
الشوارب واعفوا النبي وفي رواية انه عليه السلام امر باعفاء الشوارب وسواها
النبي وفي رواية خالفوا المشركين اخصوا الشوارب واعفوا النبي وفي رواية
جزء الشوارب وارحوا النبي خالفوا الجوسن والاحفاء المبتدئين في الاخذ وهذا
قول الكوفيين وذهب كثير منهم الى منع الحلق واستحبابه وقال مالك وكان من
حلقه منلة و باهر بارب فاعله وكان يكره ان ياخذ من اعلاه ويذهب هو له
الحالت الاعفاء والحلق والمقضى عن واحد وهو الاخذ من حتى يبد وطرف الشفة و
ذهب بعض العلماء الى التخيير كما قال القاضي عياض وقال النووي **واتممت**
فانما رآه يفتن حتى يبد وطرف الشفة ولا يجف من اهل و اما روايات اخصوا
الشوارب فمناه اخصوا ما طال على الشفتين وكان الاسم في الدين قاضياً
وصاحب الخلاصة اختار هذا القول حيث قالوا وينبغي ان ياخذ الرجل من شارب
حتى يوازى الطرف الاعلى من الشفة ويصير مثل الحاجب وكذلك الامام الكورني رحمه الله
حيث قال في فتاواه و ياخذ من شارب حتى يصير كالحاجب وقال صاحب المختار
السنة تقليم الاظافر وتنقلا لابط وحلق العانة والشارب وقصه احسن و
هذه من سنن الخليل عليه السلام وفعلها نبينا عليه السلام وامر بها وقيل اول من قص
الشارب واقتنن وقلم الاظفار ولى النبي الشيب ابراهيم عليه السلام قال الطحاوي رحمه الله
الشارب في شمس الاثر قص الشارب حسن وهو ان يخذ حتى يقص عن الاطار وهو الطرف
الاعلى من الشفة العليا قال والحلق سنة وهو احسن من القص وهو حلقه
اصحابنا قال عليه السلام اخصوا الشوارب واعفوا النبي والاحفاء يستحبها لظفر

حتى تصح

رحمة الله

فتاواه بر

الشارب